

مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

ديباجة

يتوقف التحقيق التام لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، في جزء كبير منه، على فهم مشترك للمبادئ الأساسية للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. وتهدف مجموعة المبادئ الأساسية الواردة أدناه إلى توضيح خطة الحوكمة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. وقد وضعت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة هذه المبادئ الأساسية من أجل مساعدة البلدان الراغبة، على أساس طوعي، في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة، بغية تحقيق الرؤية المشتركة من أجل كوكب الأرض وسكانه المتجسدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوصف هذه المبادئ مبادئ أساسية، فإنها تنطبق على جميع المؤسسات العامة، بما في ذلك إدارة الأجهزة التنفيذية والتشريعية، وقطاعي الأمن والعدالة، والهيئات الدستورية المستقلة، والشركات الحكومية. ويجري تعميق المبادئ وتفعيلها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام والممارسات المتصلة بها، وهي جزء لا يتجزأ وأخذ في التطور من هذا العمل.

المبدأ	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام
الفعالية	
الكفاءة	<ul style="list-style-type: none"> من أجل أداء المؤسسات لوظائفها بفعالية، يجب أن تتمتع بالخبرة وتتوفر على الموارد والأدوات الكافية للتعامل على النحو الملائم مع الولايات الخاضعة لسلطتها تعزيز القوى العاملة المهنية في القطاع العام الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية تنمية المهارات القيادية وتدريب موظفي الخدمة المدنية إدارة الأداء الإدارة القائمة على النتائج الإدارة والرقابة الماليّتان إدارة الإيرادات بشكل كفاء ونزيه الاستثمار في مجال الحكومة الإلكترونية
وضع سياسات سليمة	<ul style="list-style-type: none"> من أجل تحقيق السياسات العامة للنتائج المتوخاة منها، يجب أن تكون متنسقة بعضها مع بعض وقائمة على أسس حقيقية أو راسخة، بما يتفق تماماً مع الواقع والصواب والحس السليم عمليات التخطيط والتوقعات المستقبلية الاستراتيجية تحليل الأثر التنظيمي تعزيز عملية رسم السياسات المتسقة تدعيم النظم الإحصائية الوطنية نظم الرصد والتقييم الترايط بين العلوم والسياسات أطر إدارة المخاطر تبادل البيانات

- التعاون
- من أجل معالجة المشاكل موضع الاهتمام المشترك، ينبغي للمؤسسات على جميع المستويات الحكومية وفي جميع القطاعات أن تعمل معا وبلاشتراك مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق نفس الغاية والغرض والتأثير
 - إنشاء مركز تنسيق حكومي تحت سلطة رئيس الدولة أو الحكومة
 - التعاون والتنسيق والتكامل والحوار على صعيد المستويات الحكومية والمجالات الوظيفية
 - إدكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة
 - الحوكمة القائمة على الشبكات
 - شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

المساءلة

- النزاهة
- من أجل خدمة المصلحة العامة، يجب أن ينجز موظفو الخدمة المدنية واجباتهم الرسمية بصدق ونزاهة وبطريقة تتسق مع مبدأ الأخلاق الحميدة
 - تعزيز سياسات وممارسات وهيئات مكافحة الفساد مدونات قواعد سلوك موظفي القطاع العام
 - التنافسية في مجال المشتريات العامة
 - القضاء على الرشوة واستغلال النفوذ
 - سياسات تضارب المصالح
 - حماية المبلغين عن المخالفات
 - تقديم أجور كافية ووضع جداول أجور منصفة للموظفين الحكوميين

الشفافية

- من أجل ضمان أعمال المساءلة وإفساح المجال أمام الرقابة العامة، يجب أن تتسم المؤسسات بالانفتاح والإخلاص في تنفيذ مهامها وأن تعزز سبل الحصول على المعلومات، مع مراعاة الاستثناءات المحددة والمحدودة التي ينص عليها القانون
- الكشف الاستباقي عن المعلومات
- شفافية الميزانية
- البيانات الحكومية المفتوحة
- سجلات الملكية النفعية
- سجلات جماعات الضغط

الرقابة المستقلة

- حفاظا على الثقة في الحكومة، ينبغي لوكالات الرقابة أن تتصرف وفقا لاعتبارات مهنية دقيقة وبمعزل عن الآخرين وتأثيرهم
- تعزيز استقلالية الوكالات التنظيمية
- ترتيبات مراجعة القرارات الإدارية الصادرة عن المحاكم أو الهيئات الأخرى
- المراجعة المستقلة للحسابات
- احترام المشروعية

الشمول

- عدم ترك أي أحد خلف من أجل ضمان تمكّن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة، يتعين أن تراعي السياسات العامة احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتلك التي تتعرض للتمييز
- عدم التمييز
- تعزيز سياسة مالية ونقدية منصفة
 - تعزيز العدالة الاجتماعية
 - تصنيف البيانات
 - المتابعة والاستعراض المنهجيان
 - تعزيز تنوع القوة العاملة في القطاع العام
 - حظر التمييز في تقديم الخدمات العامة
 - تقديم خدمات متعددة اللغات
 - معايير التيسير لذوي الإعاقة
 - المراجعة الثقافية للمؤسسات
 - تسجيل جميع المواليذ
 - الميزة المراعية للمنظور الجنساني
 - من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها للجميع، يجب توفير الخدمات العامة على أساس المساواة بين الجميع، دونما أي تمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر

المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> • لكي تكون الدولة فعالة، ينبغي أن تشارك جميع الجماعات السياسية الهامة مشاركة نشطة في المسائل التي تمسها مباشرة وأن تتاح لها الفرصة للتأثير في السياسات • الانتخابات الحرة والنزيهة • العملية التنظيمية للمشاورات العامة • المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة • المشاركة في إعداد الميزانية • التنمية المركزة على المجتمع المحلي
التفويض	<ul style="list-style-type: none"> • من أجل تعزيز حكومة تلبي احتياجات وتطلعات جميع الناس، ينبغي ألا تؤدي السلطات المركزية سوى المهام التي لا يمكن أداؤها بفعالية على المستوى المتوسط أو المستوى المحلي • النظام المالي الاتحادي • تعزيز الحوكمة المركزية • تعزيز النظم المالية على مستوى البلديات والمستوى المحلي • تعزيز القدرات المحلية على الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدة آثارها • الحوكمة المتعددة المستويات
الإنصاف بين الأجيال	<ul style="list-style-type: none"> • من أجل تعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة للجميع، ينبغي أن تبني المؤسسات أعمالاً إدارية تكفل التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل للجيل الحالي والاحتياجات الأطول أجلاً للأجيال المقبلة • تقييم أثر التنمية المستدامة • إدارة الديون العامة في الأجل الطويل • تخطيط الأراضي والتنمية المكانية في الأجل الطويل • إدارة النظم الإيكولوجية